

تحفيز الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية في الأردن

التخطيط المسبق والالتزام بتنفيذ عمليات الصيانة والإحلال والتجديد للبنية التحتية، وخلق فرص جديدة للعمالة وأسواق المال المحلية. وتتمثل السياسة المقترحة في إبرام عقود امتياز مع القطاع الخاص تخوله كامل المسؤولية عن مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة في الأردن، على أن تكون تلك العقود محددة المدة وقابلة للتجديد. ويتم تجديد العقود حال استيفاء مؤشرات الأداء الرئيسية وذلك وفقاً للمعايير المقترحة تفصيلاً بالورقة، وهي معايير تتعلق بمدى إشراك المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير المناخ الملائم للعمالة المحلية، وتعزيز المنتجات وأدوات التمويل المحلية، وغيرها من المعايير التي تضمن إقامة مشروعات ذات أثر تنموي إيجابي. وأخيراً تضع الورقة تصوراً لدور الدولة الأكثر فاعلية في هذا الشأن والذي ينبني على مبادئ تكافؤ الفرص والشفافية والمساءلة. ولتحقيق ذلك، يُقترح إنشاء منصة إلكترونية تتضمن معلومات تفصيلية وكاملة ودورية عن الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع البنية التحتية، بالإضافة إلى مساهمة الدولة في بناء قدرات المستثمر المحلي، وتوفير ضمانات مخاطر الاستثمار، وتطبيق اللامركزية في عمليات ترسية العقود، والعمل على تعظيم استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من فتح باب الاستثمار في مشروعات البنية التحتية، وأخيراً إعطاء المستثمر الحرية المطلقة في تسعير السلعة أو الخدمة طوال فترة الامتياز وفقاً لآليات العرض والطلب.

الإطار العام

تأتي أهمية قطاع الاستثمار نظراً لمردوده الإيجابي المباشر وغير المباشر على تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. فالنتائج المحلي الإجمالي لأي دولة يتكون من إجمالي الإنفاق الحكومي، والاستهلاك الخاص، والاستثمار، والفارق بين الصادرات. وهذا يعني وجود علاقة طردية قوية ومباشرة بين معدل الاستثمار وحجم النمو الاقتصادي. فزيادة معدلات الاستثمار في الاقتصاد الكلي تعمل على تعزيز الطلب المحلي من السلع والخدمات، وبالتالي الطلب المحلي، كما أنها تسهم

مقدمة

يعد الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي من أهم ركائز النمو الاقتصادي. ويتخذ المستثمر قراره الاستثماري وفقاً لمواطن تعظيم العائد والربحية. في الأردن، وعلى الرغم من أن مشروعات البنية التحتية تتميز بالعائد المضمون والمستقر وعلى الرغم من وضع الدولة قانون وإنشائها وحدة مركزية بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص للقطاع العام، إلا أن القطاع الخاص لا يزال يُحجم عن الاستثمار في مشروعات البنية التحتية. ويأتي ذلك نظراً لعدة أسباب

على رأسها تقييد الحرية الاقتصادية في الأردن وإتباع الدولة لسياسة المساندة الانتقائية للقطاع الخاص، علاوة على العديد من التعقيدات التشريعية والإجرائية والتمويلية الأخرى.

وتستهدف الورقة محاولة تصور ما يجب أن تكون عليه السياسة الاستثمارية الفعالة والتي تؤدي إلى تحفيز الاستثمار الخاص في البنية التحتية في الأردن. وتبرز أهمية الورقة في الأسباب الملحة التي تتطلب وجود سياسة كهذه، والتي من شأنها المساهمة في تخفيف الأعباء المالية والمخاطر عن الموازنة العامة للدولة والسيطرة على معدلات العجز والدين العام المتفاقمة، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للتسعير الحقيقي والعاقل للسلع والخدمات المرتبطة بالبنية التحتية، ومواجهة النقص الحاد الكمي والكيفي في البنية التحتية في المناطق النائية والمهمشة في الأردن، وضمان



محمد مازن العمايره

Mohammad Mazen Elamairah
الأردن

- مستشار للشباب في الأمم المتحدة للبيئة، حاصل على ماجستير في الموارد البشرية من جامعة غرب سيدني. استراليا. وكتوراه في الإدارة الدولية من جامعة سان دييغو من الولايات المتحدة الأمريكية.
- ناشط ومؤسس مع المؤسسات والجمعيات الودودة منها منصة الشباب العربي التي تم إنشائها في فرنسا.

في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة طاقتها وتحديثها، علاوة على تحسين كفاءة وإنتاجية مدخلات الإنتاج وذلك من خلال تدريب العمالة المحلية على الأساليب الحديثة للإنتاج وتعزيز عملية نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة للمشروعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك يساهم الاستثمار في خلق فرص عمل جديدة وفي زيادة الصادرات.

والاستثمار هو قرار يتخذ من قبل المستثمر بتوظيف الموارد المتاحة حالياً في اقتناء أو تكوين أصول بهدف تعظيم العائد في المستقبل. ويعني ذلك أن المستثمر يتخذ قراراً بزيادة معدل ما يتم ادخاره من دخله المتاح في الوقت الحالي وتوجيه تلك المدخرات إلى إقامة أنشطة اقتصادية جديدة أو التوسع في الأنشطة الحالية بهدف تحقيق عائد وبالتالي زيادة في الدخل المستقبلي. ومع اختلاف أشكال وأغراض وجهات الاستثمار، يظل تعظيم العائد والربحية والحاجة إلى التوسع والتنوع هي المحركات الرئيسية للمستثمر. لذا يقوم المستثمرون بإجراء مقارنات وعمليات فحص وتقييم واختيار مستمرة فيما بين مختلف الدول والقطاعات والمنتجات لتحديد الأكثر استقراراً ونمواً والأقل تكلفة والأعلى فرصاً لنقل التكنولوجيا والمعرفة.

وهنا يأتي السؤال: لماذا لا ينجذب المستثمر الخاص إلى قطاع البنية التحتية في الأردن؟

فمشروعات البنية التحتية لا تتضمن فقط بناء الطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية بل تشمل أيضاً قطاعات الصحة والتعليم والمرافق العامة والإسكان الاجتماعي، أي أنها تمثل المرافق والخدمات الأساسية والضرورية التي يعتمد عليها الاقتصاد للنمو، ومن ثم الطلب عليها مستمر ومضمون، وبالتالي ينظر المستثمرون إلى مشروعات البنية التحتية على أنها منفذاً جذاباً للاستثمار لعائداتها النقدية المستقرة والمأمونة. وبالرغم مما سبق، وبالرغم من إنشاء الحكومة الأردنية للوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص بوزارة المالية عام 2006م، وإصدارها لقانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة: (رقم 67 لسنة 2010م)، لا تزال معدلات الاستثمار في

البنية التحتية في الأردن ضئيلة للغاية. فتشير إحصائيات العام المالي 2015/2016م، إلى استمرار تركيز الاستثمار الخاص في الأردن في قطاعات بعينها وهي البترول الخام والتعدين والغاز الطبيعي %24.7 من إجمالي الاستثمارات الخاصة، والصناعات التحويلية والمنتجات البترولية (%18.5)، والنقل والاتصالات (%16.3)، والإسكان والأنشطة العقارية (%15.1)، أما القطاعات المرتبطة بالبنية التحتية فنسبة استثمارات القطاع الخاص بها ضئيلة للغاية، حيث بلغت 0% من إجمالي الاستثمارات الخاصة في قطاع الخدمات المالية والتأمين والضمان الاجتماعي، %0.6 في قطاع الكهرباء والمياه، و%1.8 في قطاع الخدمات الصحية، %2.24 في قطاع الخدمات التعليمية، %3.1 في قطاع التشييد والبناء. كذلك يشير الجدول أدناه إلى عدد المشروعات التي تم التوقيع عليها في إطار المشاركة بين القطاعين العام والخاص منذ إنشاء الوحدة المركزية في 2006م/ حتى تاريخه هو ثلاثة مشروعات فقط. فقطاعات مثل المياه وتحلية المياه والصحة والطرق والمحاور والمطارات وتدوير المخلفات الصلبة لم تشهد أية مشروعات.

القطاع	مشروعات تم توقييعها	مشروعات تحت الطرح	مشروعات تحت الدراسة والإعداد للطرح	مشروعات مستقبلية
المياه وتحليه المياه	-	-	-	-
الصرف الصحي	1	-	-	1
الكهرباء	-	-	-	-
الاتصالات	-	3	-	-
الصحة	-	-	-	-
النقل النهري	-	1	-	-
الطرق والمحاور	-	-	1	-
المطارات	-	-	-	-
التعليم العالي	-	-	-	-
التعليم والمدارس	-	-	-	-
تدوير المخلفات الصلبة والنظافة	2	-	-	-
الغاز والبتترول	-	1	-	-

حقوق الملكية الفكرية ومستوى الأجور والأسعار، ونشاط السوق الموازية. ويعود تأخر مستوى الحرية الاقتصادية في الأردن نتيجة لما تفرضه الدولة من قيود على إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات العامة وعلى مشروعات البنية التحتية (لأسباب تتعلق بالحفاظ على سيادة الدولة وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية).

فتشريعات الاستثمار في الأردن منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي حتى الآن عادة ما تتبع ما يسمى بالمساندة الانتقائية للقطاع الخاص. فتقوم الدولة بتحديد المجالات التي يمكن للاستثمار الخاص ولوجها (مثل الاتصالات، والتعدين، والتصنيع، والإسكان، والسياحة، واستصلاح الأراضي والمقاولات)، وتلك المجالات هي فقط التي تحظى بمساندة الدولة من خلال

ويأتي عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في البنية التحتية لما يشهده الاقتصاد الأردني من تقييد للحرية الاقتصادية. فدائماً ما تأتي الأردن في مراكز متأخرة في مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة هيريتاج (144 من بين 180 دولة عام 2017م). ويقاس هذا المؤشر من خلال عشرة ركائز وهي السياسة التجارية (معدل التعريفية الجمركية)، ونظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (السياسة المالية وخاصة الضريبية)، وحجم الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وأداء القطاع الأردني التمويلي، ومدى ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، والوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، والسياسات النقدية (سعر الصرف ومعدل التضخم)، ومدى احترام

المزايا والضمانات والحوافز. وقد نتج عن هذا إجماع القطاع الخاص عن الاستثمار في البنية التحتية واحتكار الدولة لهذا القطاع من خلال الاستثمارات العامة، إلا من خلال بعض الشراكات المتوازنة بين القطاعين العام والخاص والتي تحكمها الدولة والتي لم تثبت جدواها وفقاً للأرقام الموضحة أعلاه.

علاوة على ما سبق توجد عدد من العوامل الأخرى التي تسببت في ضعف الاستثمارات الخاصة في البنية التحتية في الأردن منها:

- ضعف المناخ العام للاستثمار وافتقاره إلى الجاذبية وتكدسه بالعوامل الطاردة للاستثمار الخاص - وعمل رأسها ضبابية وصعوبة توقع السياسة المالية والنقدية بل وتخبطها في كثير من الأحيان، وعدم كفاءة المؤسسات المساندة للاستثمار والسياسات الحمائية لحركة التبادل التجاري والوضع التشريعي.

- ضعف أنظمة التأمين وضمانات الاستثمار التي تسمح للمستثمرين وكذا للمؤسسات التي تتيح التمويل بالتخفيف من المخاطر الاستثمارية وغير الاستثمارية (والأخيرة تتمثل في الإضرابات السياسية أسواق العملة الأجنبية وغيرها من العوامل الخارجية).

- فقدان المستثمر الخاص الثقة في مشاركة الحكومة في أية مشروعات بسبب ما يلزمه من تعقد إداري، وغياب للشفافية وآليات المساءلة، وتوطن الفساد وتواطؤ المسؤولين الحكوميين، والمعاملة غير المتساوية للمستثمرين في عمليات ترسية العقود الاستثمارية في مشروعات البنية التحتية، بالإضافة إلى ضعف آليات تنفيذ القوانين واللوائح وإنفاذ العقود (انخفاض ترتيب الأردن في مؤشر الفساد من 88 من 168 دولة في 2015م إلى 108 من بين 176 دولة في 2016). ويترتب على كل هذا زيادة التكلفة على المستثمرين نظراً لاضطرارهم للجوء إلى ما يسمى بالمدفوعات غير القانونية (الرشاوي) للفوز بالمشروعات.

- تعقيد قانون المناقصات والمزايدات الأردني (رقم 89 لسنة 1998) وافتقاره إلى قواعد التنافسية والشفافية والمساءلة وكذا ضمانات التنفيذ وفقاً للمعايير الدولية، بالإضافة إلى اتسامه

بالإجراءات الطويلة، والرقابة الشكلية، والانحياز للعروض الأقل سعراً وليست الأكثر جودة.

- غياب قانون لتداول المعلومات، فعادة ما يتم إتاحة المعلومات لعدد مختار من المستثمرين غير مشروعة أو تنافسية.

- ضعف تأهيل المستثمرين المحليين - خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة - خاصة فيما يتعلق بإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والبيئة للمشروعات، واستيفاء متطلبات الملاءة المالية، وفهم إجراءات المزايدات والمناقصات والمشتريات الحكومية، بما يحد من قدرة المستثمرين على المنافسة أو الفوز بنصيب عادل من المشروعات.

- محدودية نطاق قانون المحاكم الاقتصادية في الأردن (رقم 120 لسنة 2008)، والذي يقتصر على مجموعة محدودة من القوانين ولا يمتد إلى كافة المنازعات التجارية كبيرة القيمة. هذا بالإضافة إلى كبر قيمة التقاضي وعدم توفر آليات للمساعدة القانونية اللازمة لتنظيم عمليات متابعة تنفيذ العقود وتسوية المنازعات. وينتج عن هذا ضياع حقوق المستثمرين في كثير من الأحيان.

- صعوبة الدخول والخروج من السوق، ومن ثم اقتتار المنافسة على عدد صغير من المستثمرين، وهم عادة كبار المستثمرين (خاصة أن قيمة العقود في مشروعات البنية التحتية في الأردن لا تقل عن 10 مليون دينار وفق أحكام قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة).

- المغالاة في مبالغ التأمين المالي وكذا ثمن شراء كراسة الشروط اللازمة للدخول في المنافسة على المناقصات والمزايدات الحكومية الخاصة بمشروعات البنية التحتية.

- افتقار القطاعات الحكومية الخاصة إلى الخبرة الفنية والمالية والقانونية اللازمة لطرح المشروعات على المستثمرين وتنظيم مشاركتهم وتقييم عروضهم.

- صعوبة الوصول للتمويل اللازم نتيجة لمزاحمة الدولة للقطاع الخاص في أسواق المال المحلية والأجنبية.

وفي ضوء ما سبق تبرز أهمية هذه الورقة والتي تهدف إلى محاولة تصور ما يجب أن تكون عليه السياسة الاستثمارية الفعالة والتي تؤدي إلى تحفيز الاستثمار في البنية التحتية في الأردن. والسياسة المقترحة على قواعد تعظيم الحرية الاقتصادية من خلال استبدال أسلوب المساندة الانتقائية من الدولة للقطاع الخاص بالمساندة الشاملة غير المشروطة - إلا بمؤشرات الأداء الرئيسية - بما يمهّد الطريق لقيادة الاستثمارات الخاصة لقطاع البنية التحتية في الأردن (دعه يمر - دعه يستثمر).

وتجدر الإشارة إلى الأسباب الملحة لتحفيز:

- تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة والسيطرة على معدلات الدين العام المتفاقمة ففي الأردن (وهو ما ينطبق على غالبية الدول النامية)، عادة ما تُموّل الاستثمارات العامة من خلال الموازنة العامة للدولة ما يعرف بالباب السادس. وبنظرة سريعة على الموازنة العامة للأردن خلال الخمس سنوات الماضية نجد أن متوسط ما تم تخصيصه للاستثمارات العامة قد بلغ حوالي 7.5% من إجمالي الاستثمارات العامة) بما يعادل حوالي 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة ضئيلة للغاية ويأتي ذلك نتيجة لأن ما يقرب من 21% من مخصصات الاستثمارات العامة في الأردن عادة ما تُخصّص لتمويل الاستثمارات الجارية من دعم وأجور وفوائد الدين مما يترك نسبة ضئيلة وغير كافية للاستثمار العام في البنية التحتية. ويترتب على هذا النقص الكمي والكيفي للبنية التحتية في الأردن خاصة مع الزيادة المطردة في النمو السكاني بمعدل 2.5% سنوياً. كما ينتج عن هذا لجوء الدولة إلى الاقتراض العام المحلي والخارجي وهو ما أدى بالأردن إلى الدخول في حلقة مُفرّغة ومُفرّعة من الدين العام وأعبائه بلغ كل من الدين العام المحلي والخارجي على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو 2016 وفي الوقت ذاته، فإن تخفيض المبالغ المخصصة للاستثمارات العامة في البنية التحتية (من خلال زيادة إشراك القطاع الخاص) سيمسح بإعادة توجيه تلك المبالغ إلى بناء شبكات الأمان الاجتماعي وكذا إلى بناء القدرات والمهارات للثروة البشرية الهائلة في الأردن.

- تخفيف نسبة المخاطر على الدولة، خاصة المخاطر الفنية المرتبطة ببناء وتشغيل مشروعات البنية التحتية وكذلك المخاطر المالية ومخاطر الاستخدام، بحيث يتم تصدير تلك المخاطر إلى القطاع الخاص والمستعد لتحملها نظير تحقيق الأرباح.

- إتاحة الفرصة للتسعير الحقيقي والعدل للسلع والخدمات المرتبطة بالبنية التحتية فعادة ما تستغل الدولة كونها المحتكر الرئيسي لقطاع البنية التحتية للقيام بالتسعير غير الحقيقي للسلع والخدمات (سواء بزيادة الأسعار لمواجهة زيادة التكلفة والعجز التمويلي، أو بدعم الأسعار لامتناس الضغوط الاجتماعية)، وهو ما ينتج عنه اختلالات شديدة في المنظومة الاقتصادية.

- مواجهة النقص الحاد الكمي والكيفي في البنية التحتية في المناطق النائية والمهمشة، خاصة في جنوب الأردن والذي يعاني بشدة من ظاهرة التفاوت المكاني. فالأردن تأتي في الترتيب 551 و 9 و 9 من بين 51 دولة فيما يخص مؤشرات التنافسية الدولية وتحقيق المتطلبات الأساسية من البنية التحتية وتحقيق المتطلبات الأساسية من الصحة والتعليم الأساسي وذلك وفقاً لتقرير التنافسية العالمية لعام 2007.

- التخطيط المسبق والالتزام بتنفيذ عمليات الصيانة والإحلال والتجديد للبنية التحتية، والتي عادة ما يتم تجاهلها أو الإخلال بتنفيذها من قبل القطاع العام نظراً لمحدودية الموارد العامة أو لأسباب سياسية فالقطاع العام عادة ما يفضل إقامة مشروعات جديدة عن صيانة القائم بالفعل لاعتقاده أن الأولى لها وقع أفضل سياسياً.

- خلق فرص عمل جديدة.

- خلق فرص تمويل جديدة للأسواق والمؤسسات المالية المحلية.

- تعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها الاستثمارات الخاصة لانتقال رؤوس الأموال والمعرفة والخبرات والتقنيات الحديثة وتوطينها محلياً.

- تطوير المنظومة الاقتصادية وتحسين كفاءتها من خلال الاعتماد على آليات السوق وخلق

والمرتفع عادة ما يأتي عندما تُقدّم الدولة - وليس القطاع الخاص - المنتج (نتيجة للممارسات الاحتكارية والتحكم المفرد في الأسواق). على نحو آخر، وحال كِبَر حجم المشروع وعدم استطاعة المستثمر الخاص مفرداً أو في صورة مجموعة من المستثمرين (consortium) تنفيذ المشروع، يمكن للاستثمارات العامة المشاركة في سد الفجوة التمويلية (أي أن الهدف ليس إلغاء الاستثمارات العامة في مشروعات البنية التحتية بشكل كامل بل تخصيصها لسد الفجوة التمويلية للمشروعات كبيرة الحجم التي لا يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع بها مفرداً. وفي كل الحالات فإن مشاركة القطاع العام تأتي من خلال توفير الأصول اللازمة للمشروعات.

ثانياً: المعايير التي يجب توافرها في المستثمر الخاص:

- يتم ترسية عقود الامتياز إلى المستثمر وتجديدها حال الحصول على أعلى النقاط من خلال المعايير المقترحة بالمصفوفة أدناه:

المنافسة للفوز بالمشروعات، وهو ما يُترجم إلى فوائد ملموسة عن طريق السماح بتشكيل التجمعات الإنتاجية، وإنشاء الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات المرتبطة، وتنمية سلاسل القيمة. وينعكس كل هذا في النهاية على تقديم خدمات عالية الجودة ومُسَعَّرَة بشكل عادل للمواطنين.

مما سبق، يتبين أن اضطلاع الاستثمارات الخاصة بدور الريادة في مشروعات البنية التحتية قد أصبح شرطاً مسبقاً لسد الفجوة التنموية في الأردن. ويتحقق ذلك من خلال تطبيق سياسة "دعه يستثمر"، فتقوم الدولة بتنظيم وتهيئة المناخ اللازم والسليم والصحي الذي يُمكن المستثمر الخاص من إيجاد واستغلال والتنافس على الفرص الاستثمارية الأكثر ربحية. وفيما يلي التوصيات الأساسية في هذا الشأن، مقسمة إلى ثلاث محاور:

التوصيات

أولاً شكل التعاقد:

يكون الشكل التعاقدي الرئيسي هو عقود الامتياز بنظام "بناء- تشغيل- تملك"، بحيث يُعطى القطاع الخاص الحرية والمسؤولية الكاملة عن تطوير وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وإدارة وتملك وصيانة وتحمل مخاطر والحصول على أرباح مشروعات البنية التحتية والخدمات العامة. وتكون عقود الامتياز لمدد محددة مسبقاً تخضع للتجديد (حال استيفاء مؤشرات الأداء الرئيسية المقترحة أدناه في تقارير قياس الأداء أي ربط إبرام العقد واستمراره بتحقيق أهداف معينة). ومن أهم شروط إنجاح هذا النظام التعاقدي هو إعطاء المستثمر الخاص - طوال مدة الامتياز- حرية تسعير ما ينتج عن المشروع ليتسنى للمستثمر تحقيق هامش ربحي مناسب لسداد مديونيته وتنفيذ أعمال الصيانة اللازمة. وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أمر غاية في الأهمية، وهو أن التجربة قد أثبتت أن حصول المستثمر الخاص على العقد بشكل تنافسي وأن خضوعه لقياس الأداء الدوري واشتراط تجديد العقد باستيفاء مؤشرات الأداء الرئيسية هو ما سيضمن التسعير العادل والحقيقي للسلع والخدمات) وفقاً لآليات العرض والطلب (. فعلى عكس ما يُعتَقَد، فإن التسعير غير الحقيقي

المعيار	التقييم من مقياس من 1-3
عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المزمع إشراكها في تنفيذ المشروع	
مدى تنوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المزمع إشراكها في تنفيذ المشروع	
عدد فرص العمل الجديدة المزمع خلقها	
عدد الشباب والنساء المزمع توظيفهم	
المدة الزمنية للبناء والتشغيل	
نسبة المدخلات المحلية إلى إجمالي مدخلات المشروع	
نسبة استيراد مدخلات المشروع من خلال الموردين المحليين إلى إجمالي المدخلات المزمع استيرادها	
نسبة نقل الآلات والمعدات الخاصة بتنفيذ المشروع من خلال وسائل النقل المحلية إلى إجمالي وسائل النقل المزمع استخدامها	
نسبة التمويل المحلي إلى إجمالي التمويل المزمع الحصول عليه لتمويل المشروع	
مدى توفر بنود تضمن حقوق العمالة ومستحقاتهم المالية وغير المالية البرامج المخطط لها لتدريب ورفع المهارات العمالة ومدى دوريتها	
تضمين تكلفة رفع مهارة العمال ضمن التكلفة الرئيسية للمشروع	
مدى الالتزام بالمواصفات الفنية للجودة	
مدى توفر دراسات الجدوى والاقتصادية والبيئية	
البرامج المخطط لها للصيانة الدورية لمكونات المشروع ومدى دوريتها	
تضمين تكلفة صيانة المشروع ضمن التكلفة الرئيسية للمشروع	
عدد تقارير الأداء المزمع تقديمها طوال مدة تنفيذ المشروع ومدى دوريتها	
آلية تسعير الخدمة أو السلعة الناتجة عن المشروع ومدى توافقها مع آليات العرض والطلب	

ثالثاً: دور الدولة:

- عقد ورش عمل دورية لتأهيل وتدريب المستثمرين على كيفية استيفاء معايير التقييم وتحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية. وتكون هذه الورش مفتوحة لكل المستثمرين دون انتقاء يُعلن عن هذه الورش من خلال المنصة الإلكترونية أعلاه ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة.

- تطبيق اللامركزية في عمليات ترسية عقود الامتياز بما يسمح بالمزيد من التعاقدات على المستويات المحلية) ويمكن تحقيق ذلك أيضاً من خلال المنصة الإلكترونية عالية.

- وضع آلية صارمة لمساءلة الجهات الحكومية التي تبرم التعاقدات، مع تدريب الموظفين

- إنشاء منصة إلكترونية تتضمن معلومات تفصيلية وكاملة عن إستراتيجية الدولة الكلية والقطاعية والجغرافية لتطوير البنية التحتية، بالإضافة إلى قائمة كاملة بالمشروعات المخطط لها أهداف ومنطقة وتكلفة ومدخلات ومخرجات كل مشروع مع توفير جداول زمنية دقيقة (. كما تتضمن المنصة معلومات كاملة عن المؤهلات المطلوب توافرها في المستثمرين الراغبين في التقدم لتنفيذ كل مشروع. ويجب أن تتاح هذه المعلومات وتُحدَّث بشكل دوري حتى يتسنى للمستثمر الخاص الإطلاع عليها والتخطيط المسبق للاستثمارات والاستعداد لها.

الحكوميين على آليات ترسية وتجديد العقود وكذلك على ضوابط ووسائل رقابة التنفيذ.

- من أجل تعظيم استفادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من فتح باب الاستثمار في مشروعات البنية التحتية، يلزم الإسراع في إصدار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يُنظر حالياً أمام البرلمان الأردني (وتخفيض مبالغ التأمين اللازمة للمنافسة على المشروعات، وتخفيض قيمة العقود إلى أقل من 500 مليون دينار أو على الأقل تقسيمها على عدد من العقود الأقل حجماً) بحيث تشارك المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المشروع الواحد كمجموعة استثمارية(، وعدم المغالاة في اشتراط الخبرة السابقة وسوابق الأعمال للفوز بالمشروعات، وتطوير صناديق الاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر كأداة تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- إنشاء صندوق للمساعدة الفنية تموله الدولة من خلال ما يتم تحريره من مخصصات الاستثمار العام يقوم بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للمستثمرين في تقديم مستندات العرض وإجراء دراسات الجدوى.

- توفير ضمانات مخاطر الاستثمار والتأمين على التمويل، مع ضرورة فتح الباب أمام تشارك المؤسسات التمويلية في تقديم القروض المشتركة (syndicated) loans

- تقصير المدد الزمنية لعقود الامتياز أو تقسيمها لفترات، بحيث يُشترط تجديد العقد حال استيفاء مؤشرات الأداء المقترحة أعلاه.

- إعطاء المستثمر الحرية المطلقة في تسعير السلعة أو الخدمة طوال فترة الامتياز وفقاً لآليات العرض والطلب) ويمكن للدولة امتصاص أية ارتفاعات في الأسعار من خلال مد شبكات الأمان الاجتماعي لغير القادرين.